

اجتماع  
لوزراء الدول الأعضاء

في المنتدى بالمكسيك الأربعاء

# ريادة سعودية لتطوير وتعزيز منتدى الطاقة الدولي للحوار بين المنتجين والمستهلكين

خادم الحرمين الشريفين أطلق مبادرات لمناقشة أسباب  
ارتفاع الأسعار وكيفية معالجتها





## اليوم - الدمام

يعقد المؤتمر الوزاري لمنتدى الطاقة الدولي في المكسيك خلال الفترة 14 - 15 ربيع الآخر 1431هـ الموافق 30 - 31 مارس 2010م. ويتمحور المؤتمر حول مناقشة ما توصلت إليه اللجنة الإشرافية العليا التي أوصي بتشكيلها مؤتمر لندن للطاقة في ديسمبر عام 2008م، ويرأسها ممثل المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الامير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول، وتضم في عضويتها عددا من كبار المسؤولين من الدول المشاركة في المنتدى لدراسة تطوير منتدى الطاقة الدولي وأمانته العامة لتحقيق اهداف الحوار، ودراسة اسباب التقلبات في أسواق الطاقة العالمية، وتقديم توصياتها للمؤتمر بالمكسيك.

**سمو ولي العهد يؤكد دائما على حرص المملكة**

**على تهدئة أسواق النفط العالمية**



# مساع لدور أكبر للمنتدى لتعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة

## الرياض محور رئيسي للمنتدى وتعكس ثقل المملكة العالمي كمنتج النفط



الامير عبدالعزيز بن سلمان

- الأحكام المتعلقة بالموافقة على ميثاق منتدى الطاقة الدولي من جانب الدول التي ترغب في المشاركة.

- وبالنسبة لتمويل الأمانة العامة للمنتدى، وحيث أن المساهمات المالية الحالية للدول المشاركة في منتدى الطاقة الدولي هي مساهمات اختيارية وغير ملزمة مما يؤثر سلبا على أداء الأمانة العامة وبرامج أعمالها، فإن التوصيات تدعو إلى قيام الدول الأعضاء بتوفير

**زيادة الشفافية في بيانات أسواق النفط والمعلومات المتعلقة بالطاقة وتوسيع نطاقها**

**إيجاد إطار مطور للمنتدى يشتمل على استحداث ميثاق لمنتدى الطاقة الدولي**

- وصف للنظام المالي المقدم من الأعضاء إلى الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي.

المشاركة وإفادة الأمين العام للمنتدى كتابيا بموافقتها على ميثاق المنتدى.

وبناء على دراسة فريق الخبراء، توصلت اللجنة الإشرافية العليا إلى اتفاق بشأن توصياتها النهائية المتعلقة بموضوعي الدراسة.

ففيما يتعلق بموضوع تطوير وتعزيز منتدى الطاقة الدولي دعت التوصيات إلى أهمية الحاجة لتطوير المنتدى وأمانته العامة وإعطائها دور أكبر للقيام بالمهام الموكلة اليهما لتعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة، مع ابقاء صفة الحوار في المنتدى على وضعها الحالي غير الإلزامي، وإيجاد إطار مطور للمنتدى يشتمل على استحداث ميثاق لمنتدى الطاقة الدولي، توافق عليه الدول في اجتماع وزاري خاص يعقد لهذا الغرض ويستلزم موافقة الدول الراغبة وفقا للمبادئ الاسترشادية التالية:

- وصف غرض منتدى الطاقة الدولي، بأنه حوار غير إلزامي بين المنتجين والمستهلكين في مختلف قضايا الطاقة.

- الأحكام المتعلقة بعضوية المنتدى، والتي ستكون متاحة لجميع الدول التي ترغب في



من ذلك قبل نهاية عام 2010م، ويعقد اجتماع وزاري استثنائي في الرياض في بداية عام 2011م، والذي يتزامن مع مرور 20 عاما على بدء الحوار بين المنتجين والمستهلكين، للموافقة على الميثاق، على ان تحضره الدول التي تؤيد الميثاق وترغب في عضوية المنتدى. بعد ذلك تقوم كل دولة بالكتابة رسميا للامين العام لمنتدى الطاقة الدولي تؤكد فيه تأييدها للميثاق ورغبتها في عضوية المنتدى.

اضافة لذلك سيناقش المؤتمر بالمكسيك بيان كانكون الوزاري، والذي دعت اللجنة الاشرافية العليا إلى اجتماع موسع مع الدول الاخرى المشاركة في منتدى الطاقة الدولي في مقر الأمانة العامة للمنتدى في الرياض في 22 - 23 صفر 1431هـ الموافق 6 - 7 فبراير 2010م لمناقشة توصيات اللجنة وخطة تنفيذها ومسودة صياغة بيان كانكون الوزاري

الخاص بذلك والموافقة عليها تمهيدا لرفعها الى المؤتمر. سيكون هناك جلسة مخصصة لعرض بيان كانكون الوزاري على الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في المؤتمر، حيث سيتم عرض توصيات اللجنة والبيان الختامي. وسيتم دعوة الوزراء ورؤساء الوفود لتأكيد موافقتهم على بيان كانكون الوزاري. ثم بعد هذه الجلسة سيكون هناك صورة جماعية للوزراء ورؤساء الوفود الموافقين على البيان، ويعقب ذلك مؤتمر صحفي بحضور كل من معالي وزير الطاقة المكسيكية، ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، ومعالي وزير الطاقة البريطاني، وبحضور سمو رئيس اللجنة الاشرافية العليا الموسعة، ونائب رئيس اللجنة البريطاني، بالإضافة إلى ابناء كل من منتدى الطاقة الدولي، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة اوبك.



والرغبة في الاشراف على اعداد ميثاق منتدى الطاقة الدولي على ضوء المبادئ الاسترشادية الواردة في التوصيات والانتها



الهندس على النعيمي توصيات اللجنة وخطة تنفيذها بحيث يتم بعد صدور البيان اعادة تشكل اللجنة الاشرافية العليا من الدول الموافقة على البيان

وتنظيم لقاءات وورش عمل للجهات المختصة والمختصين سواء خبراء او ممثلين للدول لمناقشة الروابط بين اسواق الطاقة الفعلية واسواق الطاقة المالية وعلاقتها بتنظيمات وتشريعات الاسواق وذلك من اجل فهم اسباب التقلبات في اسواق الطاقة وكيفية معالجتها، هذا بالاضافة الى التعاون في مبادرة بيانات الطاقة وتوسيع محتواها، وتكوين شبكة اتصال لتبادل المعلومات فيما بينها، وكذلك التعاون المشترك مع المنظمات الاخرى، وهذا التعاون سيؤدي الى تعزيز دور الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي وانشطتها وعملها بشكل متساو ومتماثل مع ما تقوم به كل من الوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة اوبك. وسيتم خلال المؤتمر البت في

منتدى الأعمال. أما الدول الأقل نموا فإنها ستعفى من دفع المساهمة المالية للمنتدى. اما فيما يتعلق بموضوع التقلبات في اسواق الطاقة، فقد دعت التوصيات بشكل عام الى استمرار وتطوير مبادرة بيانات الطاقة التي تقوم بها الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي بالتعاون مع المنظمات الاخرى من اجل زيادة الشفافية في البيانات والمعلومات المتعلقة بالطاقة وتوسع نطاقها. كما انه بناء على تلك التوصيات تم الاتفاق على برنامج عمل مشترك بين الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي والأمانة العامة للوكالة الدولية والأمانة العامة لمنظمة اوبك يشمل تقارير وتحليل مشتركة لتوقعات سوق الطاقة العالمية وتطويراتها،

موارد مالية كافية ومتوقعة للأمانة العامة للمنتدى من خلال ميزانية سنوية مستدامة تفر من قبل المجلس التنفيذي الذي سيعاد تشكيله بحيث يشمل أعضاء دائمين من كبار الدول المنتجة والمستهلكة للبترول والغاز ومن كبار الدول اقتصاديا. ويشمل أعضاء غير دائمين من الدول الاصغر من خلال آلية تدوير العضوية وان تستمر عضوية منظمة الاوبك والوكالة الدولية للطاقة بدون حق التصويت. أما مكونات الميزانية فستكون من مساهمات الدول الأعضاء في المنتدى في الميزانية من خلال معادلة توزيع يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء، ومن مساهمات اضافية من الدول لنشاطات اضافية محددة، ومن مساهمات الشركات المشاركة في



# المملكة المحرك الأول لتطمين أسواق النفط وحماية الدول الفقيرة من ارتفاع أسعاره



المملكة تركز على طمأننة أسواق النفط وتهدئة الأسعار (اليوم)

ونقل التقنية وتبادل أفضل الممارسات والتطبيقات في مجالات انتاج مصادر الطاقة واستهلاكها. وقد قررت الدولة المستضيفة والاطراف المشاركة في هذا البيان تشكيل فريق عمل من اجل متابعة الخطوات المطلوبة من الحاور الواردة اعلاه، متى ما كان ذلك مناسباً، وقد رحب المشاركون بالدعوة الكريمة التي وجهتها حكومة المملكة المتحدة لعقد اجتماع متابعة بشأن التطورات التي تطرأ على الحاور الواردة اعلاه في مدينة لندن قبل نهاية العام.

## اجتماع لندن للطاقة

وتمخض عن اجتماع جدة للطاقة بمبادرة من المملكة العربية السعودية ان تعهدت المملكة المتحدة خلال اجتماع جدة للطاقة الذي عقد في شهر يونيو باستضافة اجتماع آخر بنهاية العام لمتابعة ما تم تحقيقه من تقدم بعد اجتماع جدة والحفاظ على قوة الدفع في التعامل مع التقلبات في الأسواق البترولية. وقد بنى اجتماع لندن للطاقة الذي عقد في 21 ذى الحجة 1429 هـ الموافق 19 ديسمبر 2008 م على الأسس القوية الذي تم إرساؤها في جدة، حيث التقت 37 دولة وعدد من الشركات والمنظمات لمناقشة أثر الأزمة المالية العالمية والتباطؤ الاقتصادي على سوق البترول إلى جانب مجموعة كبيرة من القضايا الأخرى المتعلقة بالطاقة إدراكاً منها لجوانب الاهتمام المشتركة بين الدول المنتجة والمستهلكة فيما تعلق بتعجيل الانتعاش الاقتصادي وضرورة تطوير تقنيات لتخفيض الانبعاثات لمنع التغير الخطير في المناخ بما خدم صالح جميع الدول والشعوب.

## البترول والاقتصاد العالمي

ناقش المشاركون أثر الأزمة المالية العالمية والتباطؤ الاقتصادي العالمي على أسواق البترول انطلاقاً من بحث أعدته مؤسسة كيمبريدج إنرجي ريسيرش أسوسيتيس وأبحاث أخرى حول الموضوع أعدتها حكومة المملكة المتحدة. وأشار المشاركون إلى أثر انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي من 4.4٪ في الربع الثالث من عام 2007 م إلى 0.7٪ في الربع الثالث من عام 2008 م وعدم توفر التمويل على نحو غير مسبوق وإلى أن التباطؤ الاقتصادي قد تجلى في التراجع السريع في أسعار البترول التي انخفضت بنحو 70٪ منذ شهر يوليو 2008 م. وتمت مناقشة الأسباب والآثار المرتبطة بالارتفاع الكبير في أسعار النفط في الفترة قبل شهر يوليو 2008 م ثم الهبوط الحاد الذي تلا ذلك مع تناول الأثر السلبي لتقلبات الأسعار على خطط الميزانيات وعلى القرارات الاستثمارية.

والانتاج والتكرير والتسويق، وذلك من اجل امداد الاسواق العالمية بكميات كافية من البترول وفي الاوقات المطلوبة. كما ان عوامل اخرى مثل التوقعات المتعلقة بسياسات الطاقة والاستثمار، الى جانب الحصول الامثل على التقنية هي عوامل هامة وضرورية لتحقيق هذه الغاية.

• ضرورة تحسين حالة الشفافية في الاسواق المالية والتشريعات المتعلقة بها عبر العديد من الاجراءات التي تهدف الى اتاحة المعلومات والبيانات الخاصة بأنشطة مؤشرات الصناديق المالية ومن اجل التعرف على التعاملات البيئية وتداخلها بين الاسواق البترولية الاجلة.

• اهمية تحسين المعايير الخاصة بجودة البيانات والمعلومات الصادرة عن مبادر بيانات البترول المشتركة الشهرية وتكاملها ونشرها في الاوقات المطلوبة. ومن اجل زيادة مستوى الجودة فيما يتعلق بشفافية السوق واستقرارها، فان المشاركين يدعون المنظمات السبع المشاركة في مبادرة بيانات البترول المشتركة (منظمة التعاون الاقتصادي في اسيا والمحيط الهادئ، والمكتب الاحصائي التابع للاتحاد الاوروبي، ووكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي، ومنظمة الطاقة في امريكا اللاتينية، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، وادارة الاحصاءات في الامم المتحدة) لبدء العمل في تجميع بيانات سنوية، تتضمن، ضمن امور اخرى، الطاقة الانتاجية وطاقة التكرير وخطط التطوير في كل منها.

• ضرورة البدء بتعاون مباشر وفوري بين وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك)، الى جانب امانة منتدى الطاقة الدولي، لاعداد تحليلات مشتركة لاتجاهات وتوقعات سوق البترول، بالإضافة الى اثر الاسواق المالية على مستويات اسعار البترول والتقلبات التي تكتنفها، وذلك لغرض استخدام ذلك لاستيعاب اوضاع السوق بشكل افضل.

• اهمية تكثيف مساعدات التنمية التي تقدمها المؤسسات المالية ومنظمات العون الانمائى الوطنية والاقليمية والعالمية من اجل تخفيف حدة النتائج المترتبة على ارتفاع الاسعار في الدول الاقل نمواً.

• اهمية زيادة التعاون بين الشركات العالمية والوطنية وشركات الخدمات في جميع الدول المنتجة والمستهلكة في مجالات الاستثمار والتقنية وتنمية الموارد البشرية.

• ضرورة تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات عبر انتقال المؤشرات المتعلقة باسعار السوق،

تؤكد دائماً قيادة المملكة في العديد من المناسبات حرص المملكة على التوازن بين مصلحة منتج النفط ومستهلكيه، وخاصة ان من المستهلكين دولاً فقيرة يتأثر اقتصادها بشدة مما يؤثر على حياة المواطن البسيط فيها، لذا لم يكن غريباً ان تسارع لدى ارتفاع اسعار النفط وتذبذبها في الاسواق العالمية عام 2008 الى دعوة الأمانة العامة لوكالة الطاقة الدولية والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي والأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) لعقد اجتماع جدة للطاقة 18 جمادى الآخرة 1429 هـ الموافق 22 يونيو 2008 لمناقشة الاسباب والعلاج.

وبالفعل التقى وزراء وممثلون عن العديد من الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، بحضور ممثلين عن صناعة البترول في العالم بصفة مراقبين، في مدينة جدة، لمناقشة الاوضاع الحالية للسوق البترولية.

وقد عبر المشاركون عن قلقهم ازاء الارتفاع الحاد الذي شهدته اسعار البترول وتذبذبها المستمر، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والاسباب. وقد سعى المجتمعون الى التعرف على الاسباب التي ادت الى هذا الارتفاع في الاسعار الذي تشهده السوق حالياً والنتائج المترتبة عليها، وتقدموا بمجموعة من الاقتراحات التي تهدف الى تحسين الوضع الحالي من اجل تمكين اسواق البترول العالمية من العمل بصورة فاعلة. كما اكد المشاركون على ان اسعار البترول الحالية وحالة عدم الاستقرار والتقلبات التي تشهدها السوق تضر بالاقتصاد العالمي، وخاصة اقتصادات الدول الاقل نمواً.

واتفق المشاركون على ان الوضع الحالي يحتاج الى جهود مركزية من جميع الاطراف المعنية، من جميع الدول المنتجة والمستهلكة والقطاعات العاملة في صناعة البترول والاطراف المعنية الاخرى، من اجل تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية لمصلحة الجميع.

كما ان المشاركين، اخذون في عين الاعتبار الظروف والاولويات الوطنية المتنوعة في بلدانهم، الى جانب اهتمامهم، المشترك باستقرار سوق البترول العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، قد اقرروا بأهمية الحاور التالية:

• ان وجود طاقة انتاج احتياطية في جميع مراحل صناعة البترول يعد امراً حيويًا وبالغ الأهمية من اجل تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية. وعلى ذلك فانه يجب زيادة الاستثمارات في جميع القطاعات المتعلقة بصناعة البترول، مثل قطاعات التنقيب



## الدور السعودي لتطوير وتعزيز منتدى الطاقة الدولي

العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول، ولقد وافقت على المشاركة في تلك اللجنة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والنرويج، واليابان، والمكسيك، والجزائر، والكويت، وقطر، حيث عقدت أول اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للمنتدى في الرياض بتاريخ 23 ربيع الآخر 1430 هـ الموافق 19 أبريل 2009م برئاسة ممثل المملكة في هذه اللجنة، وتم الاتفاق على مرجعية الدراسة التي تكونت من موضوعين أحدهما يختص بتطوير وتعزيز منتدى الطاقة الدولي، والثاني يختص بالتقلبات في أسواق الطاقة وأسبابها من الناحية الفنية، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات بعد اجتماعها الأول، حيث تم تكليف فريق من الخبراء العالميين المستقبليين من مناطق جغرافية مختلفة لتقديم دراسة وتوصيات بخصوص تطوير وتعزيز منتدى الطاقة الدولي وأمانته العامة، وكذلك سبل المحافظة على استقرار أسواق الطاقة.

وقد دعت اللجنة الإشرافية العليا إلى اجتماع موسع مع الدول الأخرى للمشاركة في منتدى الطاقة الدولي في مقر الأمانة العامة للمنتدى في مدينة الرياض في 22 - 23 صفر 1431 هـ الموافق 6 - 7 فبراير 2010م لمناقشة توصيات اللجنة وخطة تنفيذها ومسودة لصياغة بيان كانكون الوزاري الخاص بذلك والموافقة عليها تمهيداً لرفعها إلى المؤتمر الوزاري القادم في المكسيك في نهاية شهر مارس 2010م لإقرارها.

ولقد حضر الاجتماع الموسع نحو 60 دولة من الدول المشاركة في منتدى الطاقة الدولي، ويمثلون أكبر الدول المستهلكة والمنتجة للبترول والغاز في العالم وأكبر الدول اقتصادياً. وقد وافقت حتى الآن نحو 58 دولة على تلك التوصيات وخطة تنفيذها والبيان الوزاري المتعلق بها ومنها: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند، أما باقي الدول فقد طلبت وقتاً لموافاة الأمين العام للمنتدى الطاقة الدولي بموافقتها الرسمية النهائية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الدول الموافقة خلال الفترة القادمة، نظراً لأن عدداً من الدول المشاركة في الاجتماع أكبر من الدول التي تشارك في الاجتماع الوزاري الحالي في المكسيك.

بدأ الدور السعودي لتطوير وتعزيز منتدى الطاقة الدولي بشكل أكثر فعالية منذ أن دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال افتتاح منتدى الطاقة الدولي السابع الذي عقد في الرياض عام 1420 هـ الموافق 2000م إلى إنشاء الأمانة العامة للمنتدى واستضافتها في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية. وقد لقي هذا الاقتراح قبولاً عالمياً كبيراً، حيث أقر منتدى الطاقة الدولي في دورته الثامنة في مدينة أوساكا في اليابان في سبتمبر عام 2002م مقترح خادم الحرمين الشريفين بإنشاء أمانة عامة للمنتدى الطاقة يكون مقرها الرياض، وافتتح المقر خادم الحرمين الشريفين في شهر شوال عام 1426 هـ الموافق شهر نوفمبر 2005م بحضور عدد كبير من وزراء الطاقة ورؤساء الوفود المشاركة في منتدى الطاقة الدولي.

ونتيجة لارتفاع أسعار البترول في عام 2008م إلى مستويات عالية لم تشهدها أسواق البترول من قبل، دعا خادم الحرمين الشريفين إلى مؤتمر جدة للطاقة الذي عقد في يونيو عام 2008م لمناقشة أسباب ارتفاع الأسعار وكيفية معالجتها، حيث افتتح المؤتمر خادم الحرمين الشريفين بكلمة أوضح فيها أسباب ارتفاع الأسعار وطرق معالجتها، وذلك بحضور رئيس الوزراء البريطاني، ونائب رئيس الوزراء الصيني، وعدد كبير من وزراء الطاقة ورؤساء الشركات البترولية العالمية.

كما أصدر المؤتمر بياناً (شارك في إعداده كل من المملكة العربية السعودية والأمانات العامة لكل من منتدى الطاقة الدولي ووكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك حول التعاون المشترك لاستقرار السوق والحد من أسباب تقلبات الأسعار في أسواق الطاقة العالمية).

ولتابعة نتائج مؤتمر جدة للطاقة عقد مؤتمر لندن للطاقة في ديسمبر عام 2008م والذي تضمن التوصية بتشكيل لجنة من كبار المسؤولين من الدول المشاركة في منتدى الطاقة الدولي لدراسة تطوير منتدى الطاقة الدولي وأمانته العامة لتحقيق أهداف الحوار، ودراسة أسباب التقلبات في أسواق الطاقة العالمية، وتقديم توصياتها في ذلك إلى المؤتمر الوزاري في المكسيك في 14 - 15 ربيع الآخر 1431 هـ الموافق 30 - 31 مارس عام 2010م.

وقد تم تشكيل اللجنة الإشرافية العليا برئاسة ممثل المملكة